

اللجنة الثانية
الجلسة ٣٠
المعقودة يوم الخميس
١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة الثلاثين

الرئيس : السيد مونغبي (بنن)
ثم : السيد ريزينسكي (بولندا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٩١ من جدول الأعمال: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) التجارة والتنمية

(د) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

(ح) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(ط) مباشرة الأعمال الحرة

../..

Distr.GENERAL
A/C.2/48/SR.30
10 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ٩١ من جدول الأعمال: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) التجارة والتنمية (A/48/15 (vols. I and II)، A/48/139، A/48/163، A/48/164، A/48/272-S/26108، A/48/363، A/48/487، A/48/533، A/48/535)

(د) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (A/48/495، A/C.2/48/5)

(ح) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/48/465)

(ط) مباشرة الأعمال الحرة (A/48/472)

١ - السيد شرف (الأردن): تكلم بوصفه رئيس مجلس التجارة والتنمية، وعرض تقرير مجلس التجارة والتنمية (A/48/15، المجلدان الأول والثاني) قائلا إن الإصلاحات التي اتفق عليها في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أثبتت أنها فعالة جدا. وقد كان من شأن مضمون المناقشات التقني والمتعلق بالسياسة العامة أن تعزز إلى حد بعيد من خلال المشاركة المنتظمة والنشطة لممثلي الحكومات والمنظمات الدولية والخبراء المدعوين، وكذلك من خلال عروض البلدان المتعلقة بالتجارب الوطنية، على نحو ما أوصى به التزام كارتاخينا.

٢ - وقال إنه لما كان من المسلم به أن على الأونكتاد أن يضطلع بدور هام في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، فقد قرر المجلس في الجزء الثاني من دورته التاسعة والثلاثين أن يركز الأونكتاد، في أنشطته المتعلقة بالتنمية المستدامة، على التجارة والبيئة، والسلع الأساسية والتكنولوجيا، والخدمات، والفقير، والتحول إلى القطاع الخاص. كذلك حث الحكومات المشاركة في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على العمل من أجل التوصل إلى نتائج مبكرة ومتوازنة للمفاوضات. وأكد المجلس، في دورته الأربعين، على الحاجة إلى تقييم نتائج دورة أوروغواي قبل اختتامها.

٣ - وأضاف قائلا إن الدورة الأربعين ركزت على مسائل الترابط والدين، وبوجه خاص على ديناميات النمو في مختلف المناطق في سياق الترابط العالمي. وكالعادة، كان "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٣" للأونكتاد أساسا لهذه المناقشات. وقد أثار بعض التحليلات الواردة في التقرير شكوكا حول الحكمة التقليدية في عدد من المجالات. وتضمنت التحليلات اقتراحا لفرض ضريبة على رأس المال لمرة واحدة

(السيد شرف، الأردن)

بغية تحسين المالية العامة؛ ونقدا لسياسات التكيف الهيكلي في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وتساؤلات بشأن قدرة الانتعاش على الاستدامة في أمريكا اللاتينية؛ ودور تدخل الحكومة في النمو السريع في آسيا؛ وتساؤلات حول سلامة "العلاج بالصدمة" في أوروبا الوسطى والشرقية، إلا في حالات التضخم الجامح. وعلى الرغم من بعض تحفظات أديت بشأن مقترحات التقرير، فقد نشأ توافق في الآراء مؤداه أن الإطار المفاهيمي لسياسات التكيف الهيكلي وتصميمها وتنفيذها في افريقيا بحاجة الى تحسين. فمن الأهمية بمكان أن الحكومات تكون عملية بقدر أكبر وأن تركز اهتماما أشد للاستثمار العام، والاصلاح المالي، والمؤسسات العامة، وتوسيع نطاق التصدير، والإدارة العامة.

٤ - ومضى قائلا إن المناقشات المتعلقة بإعادة جدولة الديون ينبغي أن تركز بقدر أكبر من الآن فصاعدا على البلدان النامية الأشد فقرا، وخاصة في افريقيا. وتحليل التقرير لديون افريقيا وللأداء السيء للتكيف الهيكلي سيكون هاما لمناقشة الجمعية العامة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات.

٥ - وفيما يتعلق بالتجارة والتنمية قال إن المجلس أوصى بأن يكون النظام التجاري المتعدد الأطراف متمشيا مع أهداف التنمية المستدامة؛ وينبغي تحقيق معايير بيئية وطنية محسنة من خلال التوصل الى نتائج ناجحة لجولة أوروغواي؛ وينبغي التصدي للمشاكل البيئية عن طريق اتباع سياسات ملائمة في مجال الاقتصاد الكلي والبيئة؛ وينبغي ألا تستخدم القيود التجارية لمقابلة الفوارق في التكلفة الناجمة عن الفوارق في المعايير البيئية. وأكد المجلس أيضا على الحاجة الى برامج لوضع علامات إيكولوجية لمراعاة مصالح البلدان المنتجة فيما يتعلق بالتجارة والتنمية المستدامة، وبوجه خاص البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٦ - وأردف قائلا إن المجلس قام باستعراض الاتفاقات الناشئة فيما يتعلق بالتجارة الحرة والتكامل الاقتصادي وخلص الى أن مجموعات التكامل تتحمل مسؤولية خاصة فيما يتعلق بأثر التكامل على الشركاء التجاريين الأضعف. وحث هذه المجموعات على أن تكون ذات توجه منفتح وداعم للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

٧ - واستطرد قائلا إن الأزمة الاقتصادية الأخيرة خفضت بصورة شديدة قدرة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور المجاورة لها على توسيع نطاق هياكلها الأساسية المتعلقة بالعبور، بل وعلى المحافظة على المرافق القائمة. وقد وفر اجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان

(السيد شرف، الأردن)

العبور النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية، المعقود في أيار/مايو ١٩٩٣، أول فرصة لهذه البلدان وشركائها في ميدان التنمية لمواجهة مشاكل العبور في محفل عالمي. وأيد المجلس التوصيات المتعلقة بتحسين التعاون في مجال العبور وتعزيز كفاءة خدمات العبور التي اعتمدت في هذا الاجتماع، وقرر تقديم تقرير الاجتماع الى الجمعية العامة لاتخاذ الإجراء المناسب.

٨ - وأضاف قائلاً إنه، في هذا الوقت الذي يمكن فيه لعملية السلام الفلسطينية - الاسرائيلية أن تغير الحالة في الشرق الأوسط تغييراً جذرياً، أحاط المجلس علماً بتقرير الأونكتاد المعنون "التطورات في اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة" وقرر أن يوجه انتباه الجمعية العامة الى مناقشات المجلس لما يقدمه الأونكتاد من مساعدات الى الشعب الفلسطيني.

٩ - وفي الختام، قال إن المجلس سيواصل إجراء مشاورات بشأن الذكرى الثلاثين للأونكتاد وبشأن مشروع صلاحيات الفريق العامل المخصص ولاستطلاع مسألة التكيف الهيكلي من أجل التحول نحو نزع السلاح.

١٠ - السيد دادزي (الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): قال إن تقرير مجلس التجارة والتنمية للأونكتاد (A/48/15) يعطي مقياساً للأهمية التي تولى في الأونكتاد الى ما يترتب على الصعيد الدولي من آثار على سياسات الاقتصاد الكلي والمسائل المتعلقة بالترابط. وقد كان الجانب الخاص الذي أختير ليقوم المجلس بدراسته في عام ١٩٩٣ هو ديناميات النمو في سياق الترابط العالمي.

١١ - واستطرد قائلاً إن الاقتصاد العالمي لا يزال راكداً على الرغم من وجود فروق كبيرة في الأداء الاقتصادي لمختلف المناطق والبلدان. فالنمو في اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٩٣ سيكون أقل من ١ في المائة، أي أقل من السنة السابقة. والبطالة في ارتفاع، ولا يزال يتراكم عجز الحكومات وديونها. وكان من شأن عدم وجود انتعاش يستند الى قاعدة عريضة أن أدى الى انخفاض أسعار السلع الأساسية مرة أخرى، مما زاد من حدة الفقر في كثير من البلدان النامية.

١٢ - ومضى قائلاً إنه على الرغم من هذا الانحسار المستمر في معظم البلدان المتقدمة النمو، فقد استمر النمو في العالم النامي في عام ١٩٩٢ وظل قويا في عام ١٩٩٣. وفي الواقع، فإن الأداء المثير للإعجاب لكثير من البلدان النامية لا سيما في شرق وجنوب شرق آسيا، أعطى دعماً قيماً لاقتصاد عالمي يتقدم

(السيد دادزي)

بطيئا لولا ذلك. وفي جميع البلدان السريعة النمو في تلك المنطقة، قدمت الحكومات دعما قويا للمؤسسات التجارية الخاصة وللصادرات. وقل تدخل الحكومات في السنوات الأخيرة، وجرى هذا التراجع بوجه عام بطريقة منظمة.

١٣ - واسترسل قائلا إن نمو الصين السريع يعزى بقدر كبير الى اصلاح نظام تخطيطها المركزي، غير أن العملية كانت تدريجية - وإن لم تخل من مشاكل - ولم تكن ذاك العلاج بالصدمة الذي يدعو إليه الفكر الاقتصادي السائد بالنسبة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وبتخفيف الضوابط على التمويل والاستثمار، ظل الاقتصاد ينشط أكثر مما ينبغي، وسلمت السلطات بالحاجة الى الحد من الإنفاق.

١٤ - وقال إن في معظم بلدان أمريكا اللاتينية، جرت تحولات جذرية في السياسات، مما أدى بوجه عام الى تحسين الأداء المالي وتسارع النمو. وتمثلت إحدى السمات المدهشة في الثروات المتغيرة للمنطقة في التحول الهائل في النقل الصافي للموارد. وقد نشط الاستثمار الأجنبي، غير أن بعض التدفقات الى الداخل تمثلت في عودة رأس المال الهارب الى الوطن على نطاق واسع، وليس ذلك بمصدر لا ينضب.

١٥ - ومضى قائلا إن التحول البارز نحو فلسفة السوق الحرة عمل على تشكيل السياسات الاقتصادية في افريقيا. وفي حين ظل معظم البلدان في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى يواصل برامج التكيف الهيكلي لعدة سنوات، بقي أداء النمو في المنطقة سيئا للغاية، وظل نصيب الفرد من الدخل أقل مما كان عليه قبل ٢٠ عاما. وفي حين استفادت المنطقة من زيادة المساعدة المالية الخارجية، فإن معادلات تبادلها التجاري زادت سوءا. ولم تنعكس الضائقة المالية الناتجة عن ذلك في استمرار أزمة ديون المنطقة فحسب، بل انعكست أيضا في مشاكل حادة اتسم بها تنفيذ برامج التكيف.

١٦ - وأضاف قائلا إن التقلص الاقتصادي الحاد في أوروبا الوسطى والشرقية ظاهرة عامة والبطالة لا تزال مرتفعة. وعلى الرغم من تخفيض التضخم الى حد بعيد في معظم البلدان، فإن الحالة في الاتحاد الروسي وغيره من الجمهوريات السوفياتية السابقة تقترب من التضخم الجامح، ومن المرجح أن ترتفع البطالة ارتفاعا حادا وأن يستمر انخفاض الناتج. وقد أثارَت هذه التطورات وغيرها تساؤلات بشأن سلامة العلاج بالصدمة. وقال إنه لا يلمح الى أن من الحكمة إرجاء الاصلاحات، ولكنه يشير ببساطة الى أن الاقتصاد السوقي نظام معقد من الأطر المؤسسية والتقاليد والأعراف التي تطورت في العادة على مر الزمن.

(السيد دادزي)

١٧ - ومضى قائلاً إن الآفاق الاقتصادية للبلدان النامية تتوقف بدرجة حاسمة على تحرير التجارة، وقد شكل ذلك عنصراً أساسياً في مختلف سياسات التكيف الهيكلي. على أن تحرير التجارة في البلدان المتقدمة النمو لا يزال متواضعاً جداً بوجه عام، ولم يحدث أي انخفاض ملحوظ في النزعة الحمائية فيما يتعلق بالمنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية. ومما يثير القلق بوجه خاص استمرار الإجراءات الانتقامية من طرف واحد، أو التهديد بالقيام بهذه الإجراءات، خارج إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") لعلاج ما يزعم بأنه ممارسات تجارية "غير منصفة". وقد ساعد هذا الإجراء من جانب البلدان المتقدمة النمو بقدر أكبر على حماية صناعاتها المحلية من منافسة الواردات.

١٨ - واختتم قائلاً إن من المستصوب، لذلك، اختتام جولة أوروغواي في وقت مبكر وبجاح. فلا ينبغي لهذه الجولة أن تقدم فحسب صفقة شاملة بشأن وصول السلع والخدمات إلى الأسواق ومن ثم تمكين البلدان النامية من تحقيق تكامل أكثر فعالية في الاقتصاد العالمي، ولكن ينبغي أيضاً أن تحفز على تحقيق استثمارات جديدة وأن تعبر عن تصميم الحكومات على إخماد النزعات الحمائية وأن تفتح الطريق لعصر ما بعد جولة أوروغواي.

١٩ - السيد يوناه (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية): عرض تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإنمائي للجنوب الأفريقي (A/48/495)، قائلاً إن الاتحاد الذي حل محل مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي هو جزء من الجهود العامة لبلدان المنطقة دون الإقليمية الرامية إلى تعزيز وتكثيف التعاون الأقاليمي، وبوجه خاص إنشاء اتحاد اقتصادي أفريقي.

٢٠ - ومضى قائلاً إن التقرير يتضمن المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء ووكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن برامجها للتعاون مع الاتحاد الإنمائي للجنوب الأفريقي خلال الفترة المستعرضة.

٢١ - السيد برتوتشي (المدير بالنيابة، شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية): عرض التقرير المتعلق بمباشرة الأعمال الحرة والتنمية الوطنية (A/48/472)، قائلاً إن التقرير يناقش التدابير التي اتخذتها الحكومات لخلق أعمال تجارية جديدة أو لتحسين القابلية للبقاء تجارياً والإسهام في العمالة وصادرات المؤسسات التجارية القائمة. فالبرامج المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة تتداخل مع البرامج الأخرى المتصلة بالأعمال التجارية والصناعة، ولكنها تكاد تركز دائماً على المؤسسات التجارية

(السيد برتوتشي)

الصغيرة. ولا تزال التقارير تضيد بأن الافتقار الى التمويل يمثل المشكلة الرئيسية التي تواجه صغار مبشري الأعمال الحرة. وتجربة البنك الدولي في مجال إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تؤكد على أهمية جدارة الوسطاء الماليين ومعدلات الاسترداد التي يحققونها. فالتركيز يتحول من توزيع التسهيلات الإئتمانية الى تعزيز المؤسسات المالية وإطارها القانوني. وتضطلع المساعدة التقنية بدور هام، لا سيما فيما يتعلق ببناء القدرة لدى المؤسسات المالية وتقديم القروض للمشاريع المصغرة.

٢٢ - السيد نونيس سوكري (إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية): عرض التقرير المتعلق بطرق ووسائل تعزيز بناء القدرات الذاتية في مجالي العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية (A/48/465) قائلًا إن هناك قبولًا متزايدًا لنظام بحثي عالمي في مجالي العلم والتكنولوجيا تستطيع فيه البلدان النامية أن تقدم إسهامًا يفيد الاقتصاد العالمي ككل. وقد أثبتت وثائق الأمم المتحدة قيمتها بشأن هذا الموضوع، وفي هذا الصدد، قال إنه يود أن يوجه انتباه اللجنة الى الفقرة ٥ من التقرير، التي تشير الى ورقة العمل الأساسية المتعلقة بدور التكنولوجيا في التكامل الاقتصادي والتي عرضت على لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الأولى. وتستخدم هذه الورقة دراسات حالات إفرادية بشأن مختلف البلدان لتوضيح عملية بناء القدرة.

٢٣ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢٤ من التقرير، قال إنه يود إضافة تعليقيْن إثنين. أولهما أن البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية أصبحت تمارس الإقراض في مجالي العلم والتكنولوجيا بصورة متزايدة، وعلى سبيل المثال، من خلال برامج التعاون بين الجهات القائمة بالبحث والصناعة، وذلك بالتركيز على المبادرات المشتركة التي تشارك فيها شركات من مختلف البلدان. وثانيهما أن التكنولوجيا السليمة بيئياً تتطلب تقييم أثر التكنولوجيا على المدى الطويل من جانب الجهات المستعملة، كالمؤسسات، التي تحتاج الى تنمية قدرة في هذا الخصوص. فالقدرات المتعلقة بالتقييم والتنبؤ في ميدان التكنولوجيا هي حلقة وصل رئيسية بين الأهداف البيئية وأهداف التصنيع.

٢٤ - وأضاف قائلًا إن الفصل الرابع من التقرير يعالج مشروعًا أساسيًا للتعاون التقني لبناء القدرة في مجالي العلم والتكنولوجيا على الصعيد الأقاليمي يموله صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وقد ساعد المشروع على تحديد الأولويات والمبادرات بالنسبة لبناء القدرة الذاتية في مجالي العلم والتكنولوجيا من خلال عملية لصنع السياسات تقوم على أساس المشاركة.

(السيد نونيس سوكري)

٢٥ - وفيما يتعلق بالإجراء الذي ينبغي أن تتخذه الجمعية العامة بشأن بناء القدرة الذاتية، قال إنه يود أن يؤكد على أن المجالات والأنشطة المحددة المقترحة في التقرير (المقررات ٨٧ - ٩٥) تندرج ضمن الولايات القائمة للأمانة العامة.

٢٦ - السيد جارامبيو (كولومبيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن البلدان النامية تجد نفسها في وضع غريب يتمثل في اضطرارها على الدوام إلى مطالبة البلدان المصنعة إلى الأخذ بذات التدابير والسياسات التي تطالب العالم الثالث بالأخذ بها. وخلال السنوات السبع التي انقضت على بدء جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، شرع كثير من البلدان النامية في سياسات لتحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي، غير أن النزعة الحمائية قد تكثفت وأخذت الأصوات المطالبة بإنهائها. وفي الوقت نفسه، مازالت جولة أوروغواي تقف في طريق مسدود.

٢٧ - وأضاف أن المفاوضات غدت في أحدث مراحلها مفتتة وتمتقر إلى الوضوح. كما أن البلدان المصنعة، وإن احتد الشجار فيما بينها، تركز على إبرام صفقات في مفاوضات سرية. بل إن الموعد النهائي المحدد لاستكمال العملية وهو ١٥ كانون الأول/ديسمبر كان نتيجة قرار من جانب واحد. ويبدو أن هذه البلدان تحاول التوصل إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة، وهو الاتفاق الذي سيجري الضغط على البلدان النامية لقبوله دون تعديل، حتى لا تلقى عليها تبعه الاخفاق النهائي للمفاوضات. وإذا كانت آلية التقييم المتوخاة في إعلان بونتا ديل ايستي تحظى بأهمية حيوية، فإن مشروع الوثيقة الختامية واتفاق بلير هاوس بشأن الزراعة قد صيغا لخدمة مصالح البلدان المتقدمة النمو، والأمر الذي يشكل خروجاً عن المبادئ المتفق عليها في الإعلان.

٢٨ - وأردف يقول إن المقترحات المتعلقة بالاصلاح المؤسسي للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ("غات") ينبغي أن تراعي ضرورة وجود علاقة وثيقة مع الأمم المتحدة. وينبغي أن تستند هيئات وعمليات صنع القرار على آليات واضحة وعالمية وديمقراطية وأن تضمن المشاركة الكافية من جانب البلدان النامية.

٢٩ - وتابع يقول إن الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) كانت جهداً لم يسبق له مثيل لتحديث المؤتمر، ويجب أن يتم تدعيم التزام كرتاخينا الذي اعتمد كنتيجة للمؤتمر وأن يستخدم كدليل دائم لعمل الأمم المتحدة في هذا المجال. وينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ الإجراءات التي اتفق عليها مجلس التجارة والتنمية. ومن الضروري، في هذا السياق، تعزيز التعاون الدولي لكفالة أن تعزز

(السيد جارامبيو، كولومبيا)

مسائل التجارة والبيئة والتنمية المستدامة بعضها بعضا. وينبغي أن تحل المشاكل البيئية عن طريق سياسات بيئية ومجموعة ملائمة من استراتيجيات الاقتصاد الكلي. وتحرير التجارة متطلب أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله في المجالات التي تربط بين التجارة والبيئة والتنمية، وأن يقدم تقارير عن ذلك بانتظام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة التنمية المستدامة.

٣٠ - وأعرب أيضا عن رغبته في التركيز على أهمية أن يجري، على سبيل الأولوية، التصدي للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. وأضاف أن النتائج التي خلص إليها اجتماع الخبراء الحكوميين الدوليين بشأن هذا الموضوع ينبغي أن يتم على نحو كامل مناقشاتها واستخدامها كأساس للإجراءات الرامية إلى التصدي للوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي المتدهور لهذه البلدان. وينبغي للمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والائتمانية أن تقدم المساعدة والموارد اللازمة لتحسين الهياكل الأساسية في هذه البلدان ولتخفيف حدة مشاكل النقل والادارة والاتصالات التي تعاني منها.

٣١ - ومضى يقول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد حثت طوال عام ١٩٩٣ على أن تولى مسألة نقل المهام المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا إلى الأونكتاد الأولوية التي تستحقها. وينبغي أن ينعكس ذلك في مستوى ووضوح هوية الوحدة المسؤولة عن العلم والتكنولوجيا بالإضافة إلى مهامها وعلاقتها بالهيئات الحكومية الدولية. وأعرب عن قلقه، في هذا الصدد، لأن من المقرر أن تخفض الموارد المخصصة للعلم والتكنولوجيا بدرجة كبيرة، الأمر الذي يبدو أنه يشير إلى جهد متعمد يجري بذله حاليا لوضع نهاية لمهام الأمم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا.

٣٢ - وواصل كلامه أن هذا الموضوع له أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان النامية. فالعالم يشهد موجة من التكيف الهيكلي والتحول الصناعي يمكن أن تفتح آفاقا جديدة لهذه البلدان. بيد أن البلدان المصنعة هي التي تسيطر على أوجه التقدم العلمي وبلدان العالم الثالث تفتقر إلى القدرة على تنميتها. وينبغي لهيئات الأمم المتحدة ألا تدخر وسعا في تعزيز أنشطتها في هذا المجال. وإقرار الجمعية العامة لبرنامج العمل للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ خطوة ضرورية في هذا الاتجاه.

٣٣ - وفي الختام أعرب عن قلقه إزاء استمرار أخذ بعض البلدان المتقدمة النمو بتدابير اقتصادية ضد بلدان نامية لأغراض سياسية وأغراض أخرى الأمر الذي يتنافى مع القانون الدولي. وأعرب عن أسفه أيضا، في هذا الصدد، لأن الأمانة العامة قد أخفقت في اتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ الولاية التي أسندتها الدول الأعضاء إليها في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٤٦/٢١٠. وأعرب عن أمله في أن تتخذ التدابير اللازمة لتصحيح هذا الوضع في الدورة الخمسين للجمعية العامة.

٣٤ - السيد بيترز (بلجيكا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ينبغي لها أن تحد من عدد المسائل الموضوعية المطروحة للمناقشة في فترة ما بين الدورات؛ وينبغي لها أيضا أن تحد من عدد قراراتها حتى تكفل حصول جميع الأطراف المهمة على فرصة المشاركة في المناقشة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي لم يتمكن من تأييد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٤/١٩٩٣ بشأن خطة عمل اللجنة في المستقبل لأسباب منها أن الآثار المترتبة على هذا القرار في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ ليست معروفة ولأن ما تضمنه القرار من إشارات مغالية في التحديد إلى إعادة هيكلة الأمم المتحدة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الإضرار بهذه العملية. ومع ذلك فقد أعرب عن أمله في أن يتم التوصل إلى اتفاق داخل اللجنة على جوهر هذا القرار.

٣٥ - وتطرق إلى موضوع مباشرة الأعمال الحرة والتنمية على الصعيد الوطني، ملاحظا الاتجاه نحو التحول إلى القطاع الخاص، فشدد على الدور الذي تضطلع به الدولة في تهيئة الظروف اللازمة للاقتصاد السوقي. وقال إن مباشرة الأعمال الحرة ينبغي أن يتسنى لها الازدهار دون أن تعوقها نظم أو إجراءات إدارية غير عملية، وينبغي أن تستفيد من وجود هياكل أساسية واتصالات جيدة ومن وجود سوق مالية حرة وذات كفاءة وحوافز ضريبية ملائمة. فقد تعثرت مباشرة الأعمال الحرة لصعوبة الحصول على التمويل المتواصل للوحدات الاقتصادية الصغيرة وبسبب تدخل الدولة، ومع الأسف الفساد. وينبغي للجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والأمم المتحدة أن تضطلع بدور في تعزيز مباشرة الأعمال الحرة.

٣٦ - السيد غارسيا بيرسيرو (المراقب عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية): تكلم باسم الجماعة الأوروبية، فقال إن نجاح جولة أوروغواي يتوقف على تواصل جهود جميع الحكومات المشاركة وعلى العودة إلى مفهوم العالمية في العملية التفاوضية. ويلزم وجود شعور حقيقي بالإلحاح وتوفير إرادة سياسية جماعية لكفالة التوصل إلى اتفاق متوازن ودائم وعالمي.

٣٧ - وأضاف يقول إن من الضروري مراعاة المزايا الحقيقية الفعلية التي ستنجم عن الاختتام الناجح لجولة أوروغواي. فأولا، تستدعي الظروف الاقتصادية الصعبة الراهنة، بما في ذلك مستوى البطالة المرتفع بدرجة غير مقبولة في كثير من البلدان، اتخاذ تدابير حاسمة لتحرير التجارة المتعددة الأطراف. وينبغي لزيادة فرص التجارة أمام جميع البلدان وفي جميع قطاعات الاقتصاد أن تكون حافزا للنمو الاقتصادي والتنمية. وقد أكد المجلس الأوروبي على أن الاختتام المرضي للجولة جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الأوروبية التي تشجع النمو والنزعة التنافسية وتوفير فرص العمل.

(السيد غارسيا بيرسيرو)

٣٨ - وثانياً، فإن اختتام جولة أوروغواي بنجاح سيوحي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالثقة وسيشجع اصلاحاتها الاقتصادية والمتعلقة بتحرير التجارة. وينبغي، في هذا السياق، إيلاء عناية خاصة لإدماج أقل البلدان نمواً في النظام العالمي للتجارة.

٣٩ - وأخيراً، يجب تعزيز نظام التجارة المتعددة الأطراف. وينبغي أن تسفر جولة أوروغواي عن تعزيز شامل لنظم مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") بالإضافة إلى توسيع نطاقها لتشمل مجالات جديدة، مثل الخدمات والملكية الفكرية. ويجب أن تتلقى هذه القواعد ذات الأطار المحسن الدعم من آلية لتسوية المنازعات تتوفر فيها خصائص الكفاءة والعدالة والإلزام ومن خلال تعزيز القدرة المؤسسية لنظام "غات". وينبغي أن يتمثل أحد أهم أهداف الجولة في كفالة وفاء جميع البلدان بالتزاماتها المتعددة الأطراف وامتناعها عن اتخاذ إجراءات انفرادية.

٤٠ - وأضاف أن الجماعة الأوروبية عازمة على كفالة التوصل إلى مجموعة اتفاقات بشأن فتح الأسواق تكون كبيرة بما فيه الكفاية وتشمل السلع والخدمات كليهما، حتى يتسنى لجميع البلدان الاستفادة من زيادة فرص التجارة. ومن الأهداف المحورية التي ستتحقق من اختتام جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة المتعددة الأطراف وضع إطار وحيد متساوق لرصد التقيد بهذه الالتزامات.

٤١ - وأعقب ذلك بقوله إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد ألمح إلى أمرين أساسيين ينبغي أن يوجها أي مناقشات حكومية دولية أخرى تجري بشأن التجارة والتنمية. الأمر الأول أن سياسات التجارة والبيئة ينبغي أن تدعم التنمية المستدامة. والأمر الثاني أن هناك حاجة لتلافي فرض قيود تجارية انفرادية استجابة لتحديات بيئية واقعة خارج نطاق الولاية القضائية لبلد من البلدان. وقد شجعت الاستجابة الإيجابية من جانب "غات" والأونكتاد، كل في مجال اختصاصه، الجماعة الأوروبية على متابعة المؤتمر.

٤٢ - وأوضح أن لجنة التنمية المستدامة لها دور حاسم تضطلع به في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الفصل المتعلق بالتجارة في جدول أعمال القرن ٢١. وستهيئ الدورة المقبلة للجنة فرصة مهمة للاضطلاع باستعراض أولي على أساس المساهمات الموضوعية المقدمة من جميع المنظمات المختصة.

(السيد غارسيا بيرسيرو)

٤٣ - ومضى يقول إن من عادة اللجنة الثانية اجراء مناقشات ومفاوضات منفصلة بشأن مسائل من قبيل التجارة والديون والمساعدة والاستثمار الخاص، رغم أن هذه المسائل يرتبط بعضها ببعض برباط وثيق. وينبغي النظر في سبل تعزيز التوصل إلى نهج أكثر تكاملا حتى يتم، من خلال عملية حوارية، زيادة التساوق في تقرير السياسات الاقتصادية. ويمكن تحسين فعالية عمل اللجنة وأثره عن طريق اتخاذ خطوات تدرجية للحيلولة دون التفتت والتكرار. وينبغي للجنة أن تنظر أيضا في هذه المسألة في سياق "خطة للتنمية" المنتظرة.

٤٤ - السيد بتلر (استراليا): تكلم باسم مجموعة كيرنز فقال إن المجموعة مازالت، كما هو الحال دائما، ملتزمة التزاما كاملا بأهداف "غات". ولكي تصل جولة أوروغواي إلى نتيجة ناجحة قبل الموعد النهائي لذلك وهو ١٥ كانون الأول/ديسمبر، يجب أن يعمل جميع المشاركين معا. واستدرك قائلا إن المسؤولية الأساسية في ذلك تقع على كاهل البلدان الصناعية الكبرى، التي سيؤول إليها معظم المكاسب، رغم أنها، مع الأسف، تبدي أقصى درجات التردد.

٤٥ - وذكر أن مجموعة كيرنز لاتزال على معارضتها الشديدة لفكرة تنحية الزراعة جانبا حتى يتم إبرام اتفاقات مؤقتة أو جزئية. وعلاوة على ذلك، فإن المفاوضات المتعلقة بالزراعة لا يمكن أن تتم دون الاشتراك الكامل فيها من جانب مجموعة كيرنز وجميع الأطراف الأخرى المعنية. وينبغي أن تسفر هذه المفاوضات عن التزامات بزيادة فتح الأسواق وقبول جميع أحكام مشروع الوثيقة الختامية الرامية إلى تحرير التجارة الزراعية، بما في ذلك إجراء تخفيضات في معونات التصدير المرصودة في الميزانية، وفي الالتزامات المتعلقة بتدابير الدعم المحلية التي تعمل على تشويه التجارة. ولا يمكن قبول مجموعة من الاتفاقات الزراعية التي لا تؤدي إلى تحسين وصول جميع المنتجات إلى جميع الأسواق.

٤٦ - وأنهى كلامه قائلا إن مشروع الوثيقة الختامية ما برح يشكل الأساس لاختتام المفاوضات. ورغم أن مجموعة كيرنز ليست طرفا في اتفاق بليرهاوس ولا يمكن أن تتخذ موقفا نهائيا بشأن نص لم تطلع عليه بعد، فإنها لا يمكن أن تؤيد هذا الاتفاق إذا كان سيضعف مشروع الوثيقة الختامية. وليس الآن وقت الالتماسات الخصوصية وتكتيكات التعطيل. ونجاح جولة أوروغواي أمر ذو أهمية حاسمة للاقتصاد العالمي.

٤٧ - السيد عبد الله (تونس): تناول موضوع التجارة والتنمية، متكلما باسم بلدان اتحاد المغرب العربي، فقال إن هذه البلدان تؤيد البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ تأييدا تاما. وأضاف أنه لا يمكن في هذا الوقت الذي يشهد تغيرا دوليا كبيرا تجاهل الامكانيات الايجابية التي تنطوي عليها الصلة بين التجارة والتنمية. وأعلن أن البلدان النامية، التي مازالت تواصل الاضطلاع ببرامج طموحة لإعادة الهيكلة والاصلاح رغم المصاعب السائدة في الاقتصاد العالمي، تدعو البلدان المتقدمة النمو إلى التجاوب مع جهودها بتقديم المساعدة الملموسة، بما في ذلك زيادة انفتاح الأسواق ونقل التكنولوجيا. ويهتم الاتحاد اهتماما كبيرا بتوحيد هياكل الأمم المتحدة التي تتصدى للمساائل الاقتصادية، ويعرب عن استيائه لعدم إحراز تقدم داخل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) نحو تنفيذ مدونة دولية لقواعد السلوك في مجال نقل التكنولوجيا.

٤٨ - وتابع قائلا إن التدفقات التكنولوجية إلى البلدان النامية ينبغي أن تدعمها تدفقات مالية، ولاسيما بالنظر إلى عبء الديون وخدمة الديون الملقى على عاتق هذه البلدان. وأحد السبل الممكنة لبلوغ هذه الغاية هو إعادة تدوير الديون عن طريق إنشاء صندوق خاص لتمويل المشاريع الإنمائية باستخدام مدفوعات خدمة الديون. وستنتفع البلدان الغنية أيضا من المشاريع الناتجة عن ذلك، وذلك لأن فرص العمل الناتجة عن ذلك ستؤدي إلى اضعاف الدافع إلى الهجرة. وقد اقترح الاتحاد أيضا عقد مؤتمر بشأن تنمية بلدان المغرب العربي، يرمي إلى وضع آليات للتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع جاراتها الشمالية.

٤٩ - وأشار إلى أن مجلس الاتحاد قد وافق على إنشاء سوق مشتركة للمغرب العربي، وأعرب عن أمله في أن تؤدي هذه السوق إلى التعاون على الصعيد الافريقي في نهاية المطاف. وأعرب عن أمل الاتحاد في أن تنجح المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وأن تراعي مصالح البلدان النامية التي صافي معاملاتها في المنتجات الزراعية هو الاستيراد، وذلك لأن رفاه الجميع لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التعاون الدولي. وسيؤدي الاختتام الناجح لجولة أوروغواي إلى استعادة الثقة وحفز النمو الاقتصادي في العالم.

٥٠ - وأنهى كلامه قائلا إن كثيرا من البلدان النامية، ولا سيما في افريقيا، قد فتحت أسواقها من جانب واحد كجزء من إعادة الهيكلة الاقتصادية فيها، وأسهمت بذلك اسهاما هاما في تحرير التجارة وفي إظهار التزامها بالاختتام الناجح لجولة أوروغواي.

٥١ - السيد بيبولسونغرام (تايلند): تكلم باسم الدول الست الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فقال إن الرابطة يساورها قلق شديد إزاء اختتام جولة أوروغواي. فقد خلف التأخير الطويل في المفاوضات أثرا سلبيا على التجارة العالمية فعلا وسيؤدي مزيد من التأخير إلى تخليف آثار لا حصر لضررها في

(السيد بيولسونغرام، تايلند)

الاقتصاد العالمي. ولذلك تحث الرابطة جميع الحكومات المشاركة على العمل بصورة بناءة من أجل أن تختتم الجولة اختتاماً ناجحاً قبل ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٥٢ - وأضاف أن إعادة فتح باب المناقشات بشأن ما يتضمنه مشروع الوثيقة الختامية من أحكام تتناول الالتزام بخفض إعانات التصدير وإعانات الدعم المحلي وبتحرير الوصول الى الأسواق، بالإضافة الى أحكام موضوعية أخرى تضمنها مشروع الوثيقة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بمكافحة الإغراق، ستلحق ضرراً بالغاً باختتام جولة أوروغواي. وسيؤدي الاختتام الناجح للجولة، بتوصلها الى مجموعة اتفاقات متوازنة وشاملة لتحرير وصول السلع والخدمات الى الأسواق، الى زيادة النمو في التجارة العالمية وخفض النزعة الحمائية وإحداث إصلاحات اقتصادية عالمية.

٥٣ - واستطرد قائلاً إن إنشاء منظمة التجارة المتعددة الأطراف سيشكل خطوة مهمة نحو إيجاد نظام يوفر إطاراً مؤسسياً فعالاً لتنفيذ نتائج جولة أوروغواي. وسيساعد ذلك على إنشاء نظام للتجارة المتعددة الأطراف يتسم بمزيد من القوة والقدرة على البقاء ويتواءم مع التغييرات التي تحدث في البيئة التجارية الدولية. وللأونكتاد دور حاسم عليه أن يضطلع به في تحديد أهداف المفاوضات التجارية في المستقبل وتحقيق القبول العالمي لشرعية مصالح المشاركين من مستويات إنمائية مختلفة.

٥٤ - وتابع يقول إن التزام رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بالتعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي ينعكس في مبادراتها الرامية الى تحرير التجارة الإقليمية عن طريق إنشاء منطقة التجارة الحرة التابعة لمنظمة أمم جنوب شرقي آسيا باستخدام النظام الموحد للتعريفات الجمركية التفصيلية. واتخذت بلدان الرابطة أيضاً مبادرات أخرى شتى لتتمة وتكملة تحرير التجارة من أجل بلوغ أهداف منطقة التجارة الحرة للرابطة.

٥٥ - وأضاف قائلاً إن الالتزام بالتعاون الإنمائي الدولي والمشاركة من أجل التنمية ينبغي أن يستند الى نظام عادل ومنصف للعلاقات الاقتصادية الدولية. ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق إحياء الحوار بين الشمال والجنوب. والرابطة تتفائل خيراً باستجابة مجموعة السبع للدعوة التي وجهها رئيس حركة بلدان عدم الانحياز لعقد حوار من أجل تحسين التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

(السيد بيولسونغرام، تايلند)

٥٦ - وذكر أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تدرك الحاجة الى حماية البيئة وحفظها مع الإبقاء على النمو الاقتصادي الطويل الأجل. وينبغي احترام وتنفيذ الالتزام المضطلع به في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بمنح موارد مالية جديدة وإضافية للبلدان النامية وتشجيع نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً إليها. والأهم من ذلك كله أنه ينبغي ألا تغدو المسائل الإنمائية ذريعة للنزعة الحمائية. وفي السعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة ينبغي تحقيق التعاضد والتكامل بين جعل التجارة والتنمية. فالتجارة ينبغي أن تستخدم كأداة للنمو الاقتصادي الذي يزيد من الموارد المتاحة لحماية البيئة. وبالمثل، ينبغي أن تؤدي حماية البيئة الى حفظ وتنمية الموارد الطبيعية اللازمة لإدامة التوسع في التجارة.

٥٧ - وأنهى كلامه بقوله إن الحق في التنمية والرفاه الاقتصادي حق أساسي وغير قابل للتصرف لجميع الشعوب. ويجب أن يهيئ النظام الاقتصادي العالمي الآخذ في الظهور فرصاً اقتصادية أكثر إنصافاً لجميع الدول. وينبغي بذل جهود مكثفة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ولخلق بيئة تجارية متعددة الأطراف منفتحة انفتاحاً حقيقياً.

٥٨ - تولى السيد ريزنسكي (بولندا)، نائب الرئيس، الرئاسة.

٥٩ - السيد كودريافيتسيف (الاتحاد الروسي): قال إن الاتحاد الروسي قد سعى خلال السنتين الماضيتين الى مواءمة تجارته الخارجية مع المعايير المقبولة للتجارة الدولية. وقد حوّل لجميع المؤسسات الروسية، بصرف النظر عن شكل ملكيتها، الحق في الاضطلاع بأنشطة اقتصادية خارجية، كما أن دور المؤسسات التابعة للقطاع الخاص في مثل هذه الأنشطة وفي الاقتصاد ككل دور آخذ في الازدياد. وقد أصبحت معظم مؤسسات الاتحاد الروسي المتخصصة في الشؤون الاقتصادية الخارجية شركات مساهمة. ولا تستند ادارة الدولة للتجارة الخارجية إلا الى تطبيق ما هو مقبول دولياً من وسائل وأدوات تنظيم المسائل الجمركية وغيرها من أشكال التنظيم.

٦٠ - وأضاف أن الاتحاد الروسي يسعى جاهداً مع شركائه التجاريين الخارجيين للتقيد بشدة بالمعايير المتحضرة للعلاقات الاقتصادية ومن أجل ذلك قدم طلباً للانضمام الى مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات"). وأعرب عن امتنان وفده للبلدان الأطراف في هذا الاتفاق التي ساندت الطلب الرسمي للاتحاد الروسي أن يصبح عضواً فيه.

(السيد كودريافيتسيف، الاتحاد الروسي)

٦١ - ومضي الى القول إنه رغم قدرة الاتحاد الروسي على اكتساب موارد العملات الضرورية لتحسين اقتصاده والاضطلاع بالتحويلات الهيكلية الواسعة النطاق، فإن استمرار النزعة الحمائية في الأسواق الرئيسية لسلعه والتميز ضد روسيا في التجارة العالمية قد منعه من الاستخدام الكامل لإمكاناته. وأعرب عن امتنان الاتحاد الروسي للجهود التي يبذلها كثير من شركائه وممن يريدون له الخير لمساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأضاف أن وفده يؤيد توحيد "قواعد اللعبة" بين جميع المشاركين في التجارة الدولية وأعرب عن أمله في أن تولى للمنتجات الروسية ذات المعاملة التي تولى لمنتجات البلدان الأخرى. ومن الخطوات التي اتخذت في الاتجاه الصحيح قرار اللجنة الاقتصادية الأوروبية تيسير وصول منتجات صناعات التجهيز في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو صناعيا. وهذا مثال يمكن لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى أن تحتذيها.

٦٢ - وأعقب بذلك بقوله إن الاتحاد الروسي يعتز بصلاته الاقتصادية التقليدية مع البلدان النامية ويسعى الى الحفاظ، قدر الإمكان، على نظام تجاري تفضيلي مع هذه البلدان. وأعرب عن أمله في أن تتفهم البلدان النامية، بدورها، الحالة الاقتصادية الصعبة الراهنة التي يمر بها. وسيخدم تحسين الاقتصاد الروسي ومعاودة الطلب الفعال على منتجاته المصالح الاقتصادية الخارجية الطويلة الأجل للبلدان النامية.

٦٣ - واسترسل قائلا إن وفده ينظر بعين التقدير الى الأنشطة التي تضطلع بها حاليا منظومة الأمم المتحدة لدعم ادماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. وبالإضافة الى الوثائق الموضوعية التي تتصدى لهذه المسألة، فقد ورد في الفصول ذات الصلة من "تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٣" الصادر عن الأونكتاد تحليل مفصل وناجح نسبيا للحالة الاقتصادية والمالية لبلدان وسط وشرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وإن كان "التقرير" قد نزع الى المغالاة في تصوير المشاكل القائمة في ظل الحالة الراهنة في هذه البلدان.

٦٤ - وأعرب عن أمل وفده في أن توسع الأمم المتحدة من نطاق مساعدتها التقنية في تلك المنطقة، وبخاصة عن طريق تنفيذ مشاريع محددة على يد الأونكتاد، ومركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/ مجموعة "غات" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من هيئات منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أن وفده يساند جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ويتطلع لاختتامها بنجاح لصالح جميع البلدان. وقال إن الاتحاد الروسي يولي أهمية كبرى لتحسين آليات تنظيم الروابط الاقتصادية الخارجية وتدريب الاختصاصيين في التجارة الخارجية.

(السيد كودريافيتسييف، الاتحاد الروسي)

٦٥ - وأعرب عن ترحيب وفده بالعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ميدان مباشرة الأعمال الحرة، ولاسيما تقرير الأمين العام عن مباشرة الأعمال الحرة والتنمية الوطنية (A/48/472) الذي يحتوي على تحليل مفصل لهذه الظاهرة. ومن نقاط الضعف الواضحة في هذا التقرير عدم كفاية نظره في إمكانات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في هذا المجال؛ وينبغي أن يولي الأمين العام مزيداً من العناية لهذا الجانب في التقارير المقبلة. وينبغي أن تركز الأمانة العامة جهودها على إنشاء القاعدة المؤسسية الضرورية لتنمية مباشرة الأعمال الحرة في البلدان المهتمة وينبغي أن تعزز أعمال التنسيق التي تقوم بها عن طريق الأموال والبرامج الملائمة لمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات غير الحكومية.

٦٦ - وأضاف أن مباشرة الأعمال الحرة في الاتحاد الروسي تتصل اتصالاً وثيقاً بالتحول إلى القطاع الخاص والإصلاحات السوقية الأخرى. ويؤتي برنامج الحكومة الروسية للتحويل إلى القطاع الخاص ثماره العملية فعلاً. فاعتباراً من ١ آب/أغسطس ١٩٩٣، تم تحويل ملكية ٧٨ ٠٠٠ مؤسسة روسية إلى القطاع الخاص. وبلغ الآن نصيب المؤسسات المحولة إلى القطاع الخاص في ميادين تجارة التجزئة وتجارة الجملة والتمويل العام وخدمات المستهلكين ٦٦ في المائة؛ ويتراوح نصيبها في المجالات الأخرى بين ١ و ٣٠ في المائة. وبين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ١٩٩٣، ازداد عدد المؤسسات التي أصبحت شركات مساهمة من ١٠ إلى ٢٩ في المائة. وفي معظم الحالات يمتلك العمال الأسهم المسيطرة في هذه المؤسسات.

٦٧ - السيد غافور (سنغافورة): قال إن وفده يؤيد تماماً البيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وكذلك بيان ممثل كولومبيا الذي أدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٦٨ - وأضاف أن اختتام جولة أوروغواي تخلف سنتين عن الموعد المقرر له. ومن المفارقات أنه في الوقت الذي أثبت فيه انهيار الشيوعية صحة نظام الأسواق الحرة، فإن كبريات البلدان المتقدمة النمو تضع عقبات في طريق التجارة. وإذا أخفقت الجولة، وهو أمر ممكن تماماً، فسيؤدي ذلك إلى القضاء على مصداقية "غات" ودعم موقف جماعات الضغط المطالبة بتطبيق السياسات الحمائية وتشجيع نظام الكتل التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف الذي سيؤدي إلى زيادة التوترات السياسية في العالم أجمع.

٦٩ - وتابع قائلاً إن بلدان آسيا تدرك إدراكاً عميقاً أهمية التجارة الحرة وتحرير التجارة. فعلى سبيل المثال، وافقت البلدان الأعضاء الست في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على إنشاء منطقة التجارة الحرة التابعة للرابطة اعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. أما داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع، فإن

(السيد غافور، سنغافورة)

الجهود التي تبذلها الرابطة تكملها الجهود التي يبذلها مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وقد ظلت هذه البلدان، شأنها في ذلك شأن البلدان النامية عموما، تفوق كثيرا من البلدان المتقدمة النمو بدرجة كبيرة في تقيدها بمبدأ زيادة الانفتاح في التجارة وإخلاصها له.

٧٠ - واستطرد قائلا إن الطريق المسدود الذي وصلت اليه البلدان المتقدمة النمو في مفاوضات "غات" يعود جزئيا الى افتقارها الى منظور عالمي بشأن فوائد انفتاح الأسواق. وبعد أن لم تعد فيه الشيوعية تشكل الآن أي تهديد فإن البلدان الغربية تترك الخلافات الاقتصادية تسبب الانقسام بينها. وتتفاقم الحالة بسبب أسوأ معدلات بطالة منذ فترة الركود الكبير، وهي المعدلات التي تسبب لها الانزواء الى الداخل وتضاعف من مخاوفها من منافسة البلدان النامية. ويجري اللجوء الى حجج منمقة تدعو الى "التجارة العادلة" و "التجارة المنظمة" لتبرير التقييد نحو الحمائية.

٧١ - واستدرك قائلا إن التجارة الحرة ليست لعبة خاسر وكاسب تفقد فيها البلدان الغنية الوظائف لصالح مصدري وعمال في البلدان الفقيرة. فالإحصاءات تظهر أنه كلما ازدادت صادرات البلدان النامية وإيراداتها، ازدادت السلع الرأسمالية والخدمات التي تشتريها من البلدان المتقدمة النمو. فما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩١، زاد حجم صادرات الولايات المتحدة من السلع الرأسمالية الى شرقي آسيا بمعدل ١٧ في المائة. وبالمثل، فإن أسرع الأسواق نموا لصادرات الجماعة الاقتصادية الأوروبية يوجد في البلدان النامية والاقتصادات التي انفتحت حديثا. وعلاوة على ذلك، يتضمن الاتفاق المطروح للتفاوض في جولة أوروغواي أحكاما تنظم تجارة الخدمات وتزيد من حماية حقوق الملكية الفكرية، وهما أمران يخدمان بدرجة كبيرة مصالح البلدان المتقدمة النمو.

٧٢ - وأنهى كلامه قائلا إن الاختتام الناجح لجولة أوروغواي سيكون بالتالي حافزا للنمو الاقتصادي والتنمية على الصعيد الدولي. ولذا تدعو سنغافورة جميع البلدان الى إظهار الشجاعة والحكمة اللازمتين للتغلب على المصالح الراسخة لأقلية مسموعة الصوت وتمكين المفاوضين من الوفاء بالموعد النهائي لاختتام مفاوضاتهم وهو ١٥ كانون الأول/ديسمبر .

٧٣ - السيد تاناسسكو (رومانيا): قال إن هناك صلة وطيدة بين مباشرة الأعمال الحرة والتحويل الى القطاع الخاص بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وترى رومانيا أن التحويل الى القطاع الخاص أمر أساسي لتوليد التفكير في مباشرة الأعمال الحرة على الصعيد الفردي، وبالتالي للتحويل الاجتماعي اللازم لتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

٧٤ - واستدرك قائلاً إنه، ورغم وجود شعور بالإلحاح، اختارت رومانيا أن يتم التحويل الى القطاع الخاص فيها بمعدل أبطأ من معدله في بعض بلدان أوروبا الشرقية. فهي مازالت تدعم عددا من الصناعات الكبرى التي تعوزها الكفاءة للحيلولة دون التسريح الجماعي للعمال والاضطراب الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، يحد من عملية التحويل الى القطاع الخاص الافتقار الى رأس المال المحلي الخاص الذي يمكن تعبئته لشراء الأسهم في الشركات المملوكة للدولة، بالإضافة الى عوامل تنظيمية مثل: غياب الإطار المؤسسي والإجراءات والموظفين المدربين والهيكل الأساسية المواكبة لأحدث تطورات العصر.

٧٥ - وتطرق الى موضوع التجارة والتنمية فقال إن تقليل العوائق التجارية الدولية أمر له أهمية قصوى للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد أولت الحكومة الرومانية، لدى تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية البعيدة المدى، عناية خاصة للتجارة، التي تعد الصلة الرئيسية بين البيئة المحلية والخارجية. فقد قامت بحل جميع الاحتكارات التجارية وبتحرير النشاط التجاري وخفضت الى الحد الأدنى الإجراءات الرسمية المرتبطة بذلك. ومن أولى أولوياتها إدماج البلد في الهياكل الاقتصادية والسياسية الأوروبية. وأعرب عن سروره بإبلاغ اللجنة أن رومانيا قد أبرمت اتفاقا للانضمام الى الاتحادات الأوروبية واتفاقا للتجارة الحرة مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وهي آخذة في تنمية علاقات ثنائية مع الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإنها ترى أن الترتيبات الثنائية والإقليمية تنمة للتحرير المتعدد الأطراف للتجارة وليست بديلا عنه.

٧٦ - وأنهى كلامه قائلاً إن اندماج الديمقراطيات الجديدة في شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق في الاقتصاد العالمي أمر حيوي للاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. وهذا هو السبب الذي يجعل رومانيا تولي أهمية قصوى لنجاح جولة أوروغواي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠